الأمم المتحدة

S

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/17442
6 September 1985
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

تقرير اضافي للأمين العام متعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن مسألة ناميبيا

١ - استأنف مجلس الأمن نظره في الحالة في ناميبيا في جلساته ٢٥٨٣ الى ٢٥٩٠ و ٢٥٩٢ الى ٢٥٩٥ ، التي عقدت في الفترة ما بين ١٠ و ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .

٢ - واتخذ مجلس الأمن ، في جلسته ٢٥٩٥ ، المعقودة في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) ، ونصه كالآتي :

ان مجلس الأمن ،

وقد نظر في تقريري الأمين العام (S/16237 و S/17242) ،

وقد استمع الى بيان رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالنيابة ،

وقد نظر في بيان الدكتور سام نوجوما ، رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ،

واذ يشيد بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لاستعدادها للتعاون تعاونا تاما مع الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص ، بما في ذلك استعدادها المعلن لتوقيع اتفاق لوقف اطلاق النار مع جنوب افريقيا والتقيد به ، تنفيذا لخطة الأمم المتحدة لناميبيا على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ،

واذ يشير الى قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٦ ،

واذ يستعيد ويؤكد من جديد قراراته ٢٦٩ (١٩٦٩) ، و ٢٧٦ (١٩٧٠) و ٣٠١ (١٩٧١) ، و ٣٨٥ (١٩٧٦) ، و ٤٣١ (١٩٧٨) ، و ٤٣٢ (١٩٧٨) ، و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) ، و ٥٣٢ (١٩٨٣) ، و ٥٣٩ (١٩٨٣) ،

واذ يشير الى البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن (S/17151) ، المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ ، باسم المجلس ، والذي يعلن ، في جملة أمور ، ان انشاء ما يسمى الحكومة المؤقتة في ناميبيا باطل ولاغ ،

واذ يساوره شديد القلق للتوتر وعدم الاستقرار الناجمين عن السياسات العدائية لنظام الفصل العنصري في أنحاء الجنوب الافريقي والتهديد المتصاعد لأمن المنطقة وآثاره الأوسع على السلم والأمن الدوليين نتيجة لاستمرار ذلك النظام في استخدام ناميبيا كنقطة انطلاق لشن هجمات عسكرية ضد الدول الافريقية في المنطقة وزعزعة استقرارها ،

واذ يؤكد من جديد مسؤولية الأمم المتحدة القانونية عن ناميبيا ومسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن ضمان تنفيذ قراراته ، ولاسيما القرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) اللذين يتضمنان خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ،

واذ يلاحظ أن عام ١٩٨٥ يوافق الذكرى السنوية الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ويعرب عن قلقه الشديد لأن مسألة ناميبيا معروضة على المنظمة منذ بدء عهدها ولاتزال باقية بدون حسم ،

واذ يرحب بالحملة العالمية الناشئة والمكثفة التي يقوم بها أناس من جميع مجالات الحياة ضد نظام جنوب افريقيا العنصري في جهد متضافر لانهاء الاحتلال غير المشروع لناميبيا والفصل العنصري ،

١ - يدين جنوب افريقيا لاستمرارها في احتلالها غير المشروع لناميبيا في تحد صارخ لقرارات الجمعية العامة ومقررات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ؛

٢ - يؤكد من جديد شرعية الكفاح الذي يخوضه الشعب الناميبي ضد الاحتلال غير المشروع من قبل نظام جنوب افريقيا العنصري ويطلب الى جميع الدول أن تزيد من المساعدة الادبية والمادية التي تقدمها اليه ؛

٣ - يدين كذلك نظام جنوب افريقيا العنصري لاقامته ما يسمى بالحكومة المؤقتة في وندهوك ، ويعلن ان هذا الاجراء الذي اتخذ حتى في أثناء انعقاد مجلس الأمن ، يشكل اهانة صريحة له وتحديا سافرا لقراراته ، ولاسيما قراريه ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) ؛

٤ - يعلن أن هذا الاجراء غير مشروع ولاغ وباطل ، ويعلن أن أي مثل أو أي جهاز ينشأ نتيجة له لن ينال أي اعتراف سواء من قبل الأمم المتحدة أو من قبل أي دولة عضو فيها ؛

٥ - يطالب نظام جنوب افريقيا العنصري بأن يلغي على الفور الاجراء الانفرادي غير المشروع المذكور أعلاه ؛

٦ - يدين كذلك جنوب افريقيا لوضعها العراقيل أمام تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بالاصرار على شروط تتنافى مع أحكام خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ؛

٧ - يرفض مرة أخرى اصرار جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بمسائل دخيلة لا صلة لها به ، باعتبار أن ذلك لا يتفق مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وغيره من مقررات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة بشأن ناميبيا ، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ؛

٨ - يعلن مرة أخرى أن استقلال ناميبيا لا يمكن أن يظل مرهونا بحسم مسائل دخيلة على قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛

٩ - يكرر التأكيد على أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يتضمن خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، هو الأساس الوحيد المقبول دوليا لتسوية المشكلة الناميبية بالوسائل السلمية ويطالب بتنفيذه فورا ودون قيد أو شرط ؛

١٠ - يؤكد أن المشاورات التي يجريها الأمين العام عملا بالفقرة ٥ من القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) قد أثبتت أنه تم حسم جميع المسائل المعلقة المتصلة بقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، عدا اختيار النظام الانتخابي ؛

١١ - يقرر أن يكلف الأمين العام باستئناف الاتصال فورا مع جنوب افريقيا بغية الحصول على اختيارها للنظام الانتخابي الذى سيستخدم في انتخابات الجمعية التأسيسية تحت اشراف ومراقبة الامم المتحدة ، وفقا لأحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وذلك بغية تمهيد السبيل أمام قيام مجلس الأمن باتخاذ قرار آذن لتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ؛

١٢ - يطالب جنوب افريقيا بأن تتعاون تعاونا تاما مع مجلس الأمن والأمين العام من أجل تنفيذ هذا القرار ؛

١٣ - يحذر بشدة جنوب افريقيا من أن عدم قيامها بذلك سيضطر مجلس الأمن الى الاجتماع فورا للنظر في اتخاذ التدابير المناسبة بموجب ميثاق الامم المتحدة ، بما في ذلك الفصل السابع من الميثاق ، وذلك كوسيلة ضغط اضافية لضمان امتثال جنوب افريقيا للقرارات السالفة الذكر ؛

١٤ - يحث الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي لم تتخذ بعد في اتخاذ التدابير الطوعية المناسبة ضد جنوب افريقيا على أن تفعل ذلك في هذه الأثناء ، ويمكن أن تشمل هذه التدابير :

(أ) وقف الاستثمارات الجديدة وتطبيق حوافز سالبة لبلوغ هذه الغاية ؛

(ب) اعادة النظر في العلاقات البحرية والجوية مع جنوب افريقيا ؛

(ج) حظر بيع الكروغراند وكل القطع النقدية الأخرى المسكوكة في جنوب افريقيا ؛

(د) فرض قيود في ميدان العلاقات الرياضية والثقافية ؛

١٥ - يرجو من الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في موعد لا يتجاوز الاسبوع الاول من أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ؛

١٦ - يقرر ابقاء المسألة قيد النظر ، والاجتماع فور تلقي تقرير الأمين العام بغرض استعراض التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، والقيام ، في حالة تمادي جنوب افريقيا في وضع العراقيل ، بتنفيذ المادة ٢٣ أعلاه .

٣ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٥ من القرار المذكور اعلاه .

٤ - قدمت نص القرار الى وزير خارجية جنوب افريقيا في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ولفت انتباه حكومة جنوب افريقيا الى الفقرتين ١١ و ١٥ من ذلك القرار .

٥ - وبعد ذلك ، قدمت نص القرار الى الدول اعضاء الجمعية العامة ، وأشرت بصفة خاصة الى الفقرة ١٤ من ذلك القرار .

٦ - وبالنسبة لمسألة اختيار النظام الانتخابي المشار اليها في الفقرة ١١ من قرار مجلس الامن ٥٦٦ (١٩٨٥) ، يذكر اعضاء مجلس الامن انني اجملت الموقف في تقريري الى مجلس الامن المؤرخ في ١٩ ايار/مايو ١٩٨٣ (S/15776 ، الفقرة ٨) على النحو التالي :

" وفيما يتعلق بالنظام الانتخابي الذي سيطبق في انتخاب الجمعية التأسيسية ، فقد اتفق على أن يقوم هذا النظام اما على اساس التمثيل النسبي او على اساس الدوائر الانتخابية التي يمثلها عضو واحد . وقد أكد لي أيضا ان جميع الاطراف قد اتفقت على انه يجب تسوية هذه المسألة وفقا لاحكام قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وعلى انه يجب ألا تتسبب هذه المسألة في تأخير تنفيذ ذلك القرار . وأكدت دول خط المواجهة وسوابو الرأى القائل بانه ينبغي ضمان الاتفاق على النظام الانتخابي قبل تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولتحقيق هذه الغاية ، تعهد فريق الاتصال الغربي بمواصلة مشاوراته مع جميع الاطراف " .

٧ - وعقب ذلك ، وكما يذكر اعضاء مجلس الامن ، قمت بعد زيارتي الى كيب تاون في آب/اغسطس ١٩٨٣ بتقديم تقرير الى مجلس الامن في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٣ (S/15943 ، الفقرة ١٤) بشأن موقف حكومة جنوب افريقيا فيما يتعلق باختيارها للنظام الانتخابي ، كما يلي :

" وفيما يتصل بالنظام الانتخابي ، ذكر وزير الخارجية ان المقترحات الدستورية الغربية نصت على الاختيار بين النظامين وهما التمثيل النسبي ونظام الدائرة الانتخابية (عضو واحد عن الدائرة) ، على أن يجرى المدير العام الاختيار عقب البدء في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وأشار الى أن اختيار جنوب افريقيا سيتم حاليا بمعرفة المدير العام وسيبلغ الى الممثل الخاص بمجرد تحديد موعد للتنفيذ ، مما سيكون أقرب مما نص عليه أصلا في المقترحات " .

٨ - وعملا بالفقرة ٨ من منطوق القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) المؤرخ في ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ ، طلب مجلس الامن الى جنوب افريقيا ان تتعاون مع الامين العام فورا ، وان تبلغه باختيارها فيما يتعلق بالنظام الانتخابي من اجل تسهيل التنفيذ الفورى وغير المشروط لخطة الامم المتحدة الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي تقريرى الى مجلس الامن المؤرخ في ٢٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ المتعلق بتنفيذ القرار المذكور اعلاه (S/16237) ، أبلغت مجلس الامن ان حكومة جنوب افريقيا قد أكدت لي من جديد موقفها بشأن النظام الانتخابي على النحو الوارد في الفقرة ١٤ من تقريرى المؤرخ في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٣ (S/15943) ، ولكنها لم تقدم اجابة محددة على الفقرة ٨ من قرار مجلس الامن ٥٣٩ (١٩٨٣) . وفي ظل هذه الظروف ، أشرت الى انني لست في موقف يسمح لي بأن ابلغ عن اى تقدم آخر في مناقشاتي مع جنوب افريقيا .

٩ - وفي ٦ حزيران / يونيه ١٩٨٥ ، ابلغت مجلس الامن (S/17242) " ان المصاعب السائدة قد تفاقمت واعطيت بعدا جديدا بقرار جنوب افريقيا الاخير انشاء حكومة مؤقتة في ناميبيا " . ورغم دعوتي حكومة جنوب افريقيا " ان تعيد النظر باهتمام في الاثار التي تترتب على قرارها ، وان تمتنع عن اتخاذ اية تدابير من شانها ان تتعارض مع الاحكام ذات الصلة من قرارى مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) " ، مضت حكومة جنوب افريقيا في طريقها وانشأت الحكومة المؤقتة في ١٧ حزيران / يونيه ١٩٨٥ . ويثير هذا التطور تساؤلات خطيرة اخرى بشأن المقاصد الحقيقية لحكومة جنوب افريقيا في مجال السعي لايجاد حل لمشكلة ناميبيا من خلال تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذى قبلته .

١٠ - وازاء هذه الخلفية، استأنفت مشاوراتي مع الممثل الدائم لجنوب افريقيا بشأن اختيار النظام الانتخابي على النحو الذى طولب به في الفقرة ١١ من قرار مجلس الامن ٥٦٦ (١٩٨٥) . وفي مشاوراتي مع السفير فون شيرند نغ، أكد مرة اخرى انه لم يطرأ تغيير على موقف حكومته بشأن مسألة اختيارها للنظام الانتخابي كما هو وارد في الفقرة ١٤ من تقريرى المؤرخ في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٥ (S/15943) . وفي هذا الصدد أكد السفير فون شيرند نغ من جديد موقف حكومته المتمثل في ان اختيار جنوب افريقيا للنظام الانتخابي سيبلغ الى الممثل الخاص بمجرد تحديد تاريخ للتنفيذ (انظر الفقرة ٧ أعلاه) . وكرر السفير فون شيرند نغ ايضا ان موقف حكومة جنوب افريقيا بشأن الشرط المسبق المتعلق بالربط ما زال دون تغيير (S/15943 ، الفقرة ١٢) .

١١ - وفي مناقشاتي مع السفير فون شيرند نغ، قمت بحث حكومة جنوب افريقيا على اعادة النظر في موقفها وعلى ان توافيني باختيارها للنظام الانتخابي بصفة عاجلة من أجل تسهيل خطة الامم المتحدة . والى الان استمرت حكومة جنوب افريقيا في الاحتفاظ بموقفها ، على النحو الذى سبقت الاشارة اليه ، ولم تعطني تلك الاجابة المحددة التي طولب بها في الفقرة ١١ من قرار مجلس الامن ٥٦٦ (١٩٨٥) .

ملاحظات ختامية

١٢ - في ظل هذه الظروف ، يتعين عليّ مرة اخرى ان ابلغ مجلس الامن بعدم احراز تقدم في مناقشاتي الاخيرة مع حكومة جنوب افريقيا بشأن تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وليس بوسعي أن أترك هذه الفرصة تمر دون أن أكرر ندائي الى حكومة جنوب افريقيا بان تهتم بالدعوة التي أجمع عليها المجتمع الدولي والمتمثلة في المضي فورا في تنفيذ ذلك القرار . والتأخير المستمر يقوض موثوقية حكومة جنوب افريقيا في وقت يراقب فيه العالم بقلق متزايد ما يحدث في تلك المنطقة من تطورات فاجعة على نحو مطرد .

١٣ - ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية لا مفر منها في دفع عملية تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الى الامام . وعدم التقدم بشأن ناميبيا يؤثر على ردود فعل المجتمع الدولي بالنسبة لسائر التطورات الخطيرة في المنطقة . ومن رأيي أن هذا هو الوقت المناسب لحكومة جنوب افريقيا كي تظهر فن حكمها وحكمتها اللازمين في هذا الموقف وكي تتيح الفرصة لشعب ناميبيا ليمارس حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرارات مجلس الامن ذات الصلة . وليس في استمرار هذا المأزق نفع لاى طرف من الاطراف .